تستطلع آراء مختلف شرائح المجتمع بشأن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية

بالحوار الديمقراطي ولأشهر عدة تميزت بالشد والجذب بين الاسلاميين والعلمانيين في مجلس الحكم الانتقالي اقر قانون الدولة الجديد الذي يعد انتصاراً لارادة العراقيين وايمانهم بحقوق الحريات في ظل التعددية الحزبية والخيار الديمقراطي.

ولم يكن هذا القانون وليد لحظة ما أو اتفاق مسبق وانما نتيجة حوار طويل أخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على وحدة العراق وضمان حقوق المواطنين.. الا أن التخوف منه بقي يراود البعض فكان استقباله بين محافظ ومؤيد ورافض وهذا هو النهج الديمقراطي السليم في العراق الجديد.

وقد اعطى هذا القانون الثقة للعرب والكرد والآشوريين والتركمان والاقليات الاخرى على حد سواء للعيش في عراقنا الجديد بعيداً عن الطائفية والمذهبية وضمن لكل ذي حق حقه وفي الوقت ذاته حمل جميع الاطراف مسؤولية الدفاع عن العراق ووحدته وسيادته والمساس بأمنه "المدى" التقت بالعديد من المواطنين واساتذة الجامعات ورجال السياسة والمجتمع المدني والطلبة واستطلعت آرائهم حول هذا القانون.. في بغداد والمحافظات.

القانون اكد على الحقوق الانسانية والقومية والوطنية للعراقيين.. اغلبية واقلية

ليس هناك قانون بلا مؤاخذات.. والاعتراض لا يستفز الآخرين

نبحث عن تطبيق مواد القانون لا مسألة اصدارها

فريق العمل / رحمن الجواري / حسين كريم
العامل / ستار الحسيني / نصر كاظم
فرحة كبيرة

-المواطن علي عبد الكريم - موظف درجة أول - يقول: مادام هذا القانون هو عراقي وكتبه أياد عراقية سيكون حتما لصالح المجتمع العراقي ويطالب بهم بحقوقهم في الحرية والديمقراطية بعيدا عن العنف والدكتاتورية وسيلبي مطالبهم ويقلهم الى حياة أفضل عما كانوا عليها.

-المواطن محمد شلال - قطاع خاص - يقول: نأمل أن قانون الدولة الجديد يضمن لنا حقوقنا ويبعدنا عن تصرفات قوات الاحتلال في مداهمة البيوت واعتقال المواطنين بدون اثبات او اي وجه حق ويحفظ للعراقيين هيبتهم وكرامتهم واطلاق الابرياء من المعتقلين.

-أما علي حيدر - متقاعد - فقال إن القانون الجديد هو جاء للعدل به لفترة محددة ونأمل أن يرسي القانون في هذه الفترة المؤقتة قواعد اساسية وسليمة لبناء دستور قوي يضمن حقوق جميع ابناء العراق وعلى مختلف شرائحهم.

وعبر المواطن عباس لفتة من الشرطة العراقية عن سعادته وابتهاجه بصدور هذا القانون الذي يعد نقطة تحول في حياة العراقيين نحو الديمقراطية والعيش بأمان تحت راية التعددية الحزبية والنظام الديمقراطي في عراقنا الجديد.

وتحفظ المواطنون عبد الله حمزة وعلي قاسم وعبد الغفار قادر وخضير حسن عن الادلاء بدلوهم في الحديث لأنهم يمتلكون تصورا سلبيا بأن القانون الجديد سيمزق وحدة العراق ويضعف من قوته وهم في خطأ من أمرهم.

لقد شاهدنا الفرحة على وجوه المواطنين في كل محافظات بلدنا من شماله الى جنوبه رغم ما لحقهم من قلق إزاء تأجيل التوقيع للمحطات الأخيرة.

وفي الناصرية كان لقاءنا واضحا بهذا القانون من المواطنين ومتابعتهم للصحف التي نشرت نصوصه وسمعنا الكثير من الآراء التي احتهدت في تفسيره ونطلع على هذه الآراء عن كثب التقينا بعدد من المواطنين

الاصغاء إلى الآخرين

-الربيعي أحمد محمد صالح رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن في محافظة ذي قار قال: من حقنا التفاؤل والاستبشار بما تم الاتفاق عليه فيما يخص قانون إدارة الدولة ونجدد الإشارة الى أنه من الطبيعي عدم الرضا التام الذي أبداه بعض الشخصيات الوطنية والاجتماعية والدينية إذ إن العملية الديمقراطية بالضرورة تستدعي الاصغاء الى وجهات النظر المختلفة والتوجهات والايديولوجيات المختلفة في بلد تتعدد اطيافه والإقرار بتلك الحقيقة والتنازل إزاءها عن بعض المطالب والآراء ولو إن قانون إدارة الدولة قد عرض على الجماهير لناقشته واغنائه قبل التوقيع عليه لكان أكثر غنى وأكثر استيعابا لوجهات النظر المختلفة وعلى الرغم من كل ذلك يبقى ما تحقق خطوة سديدة على طريق بناء عراقنا وتمهيد طريقه نحو الديمقراطية التي يتوق العراقيون جميعا الى العيش في ظلها.

-أما الاستاذ عبد الامير الحمداني مدير مفتشية آثار ذي قار فيقول: إن توقيع قانون إدارة الدولة هو خطوة ايجابية نحو الامام رغم بعض التحفظات على قسم من بنوده وفقراته. فهو خطوة حيوية ومهمة نحو تفعيل نقل السلطة وتشكيل حكومة وطنية تعمل على بسط الأمن وسيادة القانون - نظرة سريعة على مواد وفقرات القانون بالنسبة لي تعطيني أملا وتفاؤلا وفضاء رحبا سوف يؤدي بالنهاية الى بناء مجتمع مدني متحضر يكون القانون هو الفيصل في تعامله مع الاشياء - وبعودة القانون تكون قد قطعنا شوطا كبيرا في بناء مجتمع المؤسسات مجتمع تنزع منه العادات والاعراف القبلية ومارسات ثلاثة عقود مظلمة ومتحجرة. ليحل محلها قانون مدني يحترم حقوق الانسان ولا يتعارض مع قيم الاسلام والوطنية.

عبر السيد كامل عبد الله عاشور عن فرحته بصدور القانون قائلا: إن قانون إدارة الدولة الجديد هو بادرة جيدة ادخلت في نفوس الشعب الأمل والطموح بعد هذه السنوات العجاف التي لم ير فيها القانون والدستور النور بسبب صفيان الحكام السابقين الذين كانوا فوق القانون وبعد الاطلاع على هذا القانون وجدناه يتناسب مع المرحلة الانتقالية الحالية ويعتبر هو الاساس الذي تبنى عليه الدولة الجديدة.

اجتياز العقبات

ويحدثنا السيد باسل علي شاوه من السلقلين: هذا اليوم ليس ككل الأيام. لأن العراقيين نجحوا باجتياز أهم العقبات التي راهن عليها أعداء العراق وهو يمثل ميلاد عهد جديد يحكمه القانون ويتمتع فيه المواطن بحرية كاملة وهو نقلة نوعية للعراق والخطوة الأولى لنقل السلطة من الاحتلال الى الحكومة الشرعية وكلنا أمل بالمستقبل.

واستغرب السيد مثنى محمد سمير تأخير التوقيع على القانون بقوله: كان خلاف اللحظة الأخيرة على القانون غريبا فمن المفترض أن يوقع الجميع بعد أن تمت دعوة وسائل الاعلام التي جاءت نتيجة لموافقة الجميع وأنا أعتقد إن إثارة هذا الخلاف في مثل هذا الوقت بالذات نوع من أنواع فرض السلطة الابوية التي تريد أن تمارسها بعض الحركات الأخرى.

فيما قال السيد كريم فرهود من ابناء الناصرية: إن يوم 8 آذار يوم تاريخي في حياة الشعب العراقي فهو اليوم الذي اتفق فيه الجميع على أن تكون السلطة للشعب وحده وإن صناديق الاقتراع هي الفيصل بين التيارات والاطياف السياسية والمهم عندنا في المرحلة القادمة هو أن لا تجمد نصوص القانون ولا تضيع تلك الامال في التطبيقات الخاطئة.

خطوة للأمام

-أما السيد كاظم فرهود رئيس اتحاد القانونيين فيعطي المفترضين على القانون الحق في ذلك بقوله: إن ابداء الملاحظات والاعتراض على القانون هو حق من حقوق المواطن لأنه ليس هناك قانون بلا مؤاخذات وإن هذا القانون - والحق يقال - يعطي للعراقيين آدميتهم وكرامتهم وشعبنا في الوقت الحاضر مثلهم للاطلاع على القانون وهذا بحد ذاته خطوة للأمام لأن المواطن أخذ يهتم ويناقش الأمور التي تخص حياته.

أما السيد إكرم محمد التميمي فقد قال يعبر الدستور الجديد عن قيم جديدة للإنسان العراقي الذي يحمل الحضارة والتمثل بأسلوب احترام حرية الرأي والفرد وحرية المرأة العراقية التي قدمت الكثير من التضحيات كأم وأخت وزوجة كما يؤكد الدستور على احترام تركيبة المجتمع الفئوية وأهمية دور الفرد في مؤسسات المجتمع المدني وهي بداية لبناء عراق ديمقراطي حر واعتبارها خطوة حضارية جديدة وقال السيد قادر شمخي رئيس اتحاد كرة القدم في المحافظة: إن القانون خطوة جيدة ومهمة باتجاه ترسيخ العدالة والاستقرار للشعب العراقي ومن جانبه بارك السيد جليل زغير عضو اتحاد كرة القدم الجهود الخيرة والمتميزة التي بذلت من أجل وضع هذا القانون وقال: إن هذا القانون جاء في خدمة كل شرائح المجتمع.

فيما تحدث الكاتب كاظم الحصيني عن القانون بقوله: قد يكون قانون الدولة غريبا على الفرد العراقي وبهذا فانه ينظر الى ذلك بضبابية محكومة بالظروف والتطورات وما أثار ملاحظاتي ما ورد في الفقرة السادسة والعشرين (ح) حول بقاء القوانين والانظمة والاوامر والتعليمات الصادرة من قوات الائتلاف سارية المفعول الى حين إلغائها أو تعديلها بالتشريع بحسب الأصول ويكون لهذا التشريع قوة القانون فالسؤال هل هذا الالغاء من صلاحية الحكومة المؤقتة؟ كما لا توجد فقرة تنص على قرارات مجلس الحكم ورغم هذا فإن القانون حالة متقدمة في بناء العراق الجديد.

رأي آخر

أما المحامي عدنان جاسم الشريفي معاون محافظ ذي قار عبر عن رأيه بالقول: إن مجلس الحكم قد اعطى لنفسه صلاحية فرض قوانين يشكلها مجلس غير منتخب على مجلس سيتسلم السلطة بشكلها الشرعي عن طريق الانتخابات وقد تصرف بحق لا يملكه وخصوصا في المسائل المصيرية كالفيدرالية التي بنيت في هذا القانون على رغم كامات خطيرة جدا والواضح إن سلطة الاحتلال أرادت أن ترسم الخطوط العامة لحياة الشعب العراقي ما دامت تمتلك زمام الأمور خوفا من عدم قدرتها على فرض ما تريد حينما يكون هناك مجلس يمثل إرادة الشعب فالقانون ابتداء من تسميته هو عملية التفاف سياسي على العنوان فهو اصلا دستور مؤقت وليس قانون إدارة الدولة وتمت تسميته بهذا الاسم لكي يتجنب المجلس المعارضة التي حصلت حول من يكتب الدستور إحباطا لأماني ترى إرادة الشعوب فوق إرادة الجميع ولكن مع كل ما تقدم هذا القانون وما برزت فيه من اشكاليات في بعض الجوانب نجد فيه بعض الفقرات التي تصب في مصلحة المجتمع لكن مشكلة العراقيين لم تكن في عدم وجود دستور ينظم حياتهم بل كانت المشكلة مع من لا يحترم ما مدون في الدستور.

-أما السيد عدنان ثاني المفضلي الأمين الثاني للاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي فقد قال: إنني كنت واثقا من ظهور هذا القانون بهذه الصورة الرائعة ولكني لست واثقا من إن تطبيقه سيكون بنفس الصورة لذلك اتمنى من مجلس الحكم أن يجد الحلول السريعة لكل ما يؤثر على تطبيق هذا القانون.

بعدها انتقلنا الى المؤسسة الاكاديمية في جامعة بغداد حيث اجرينا عددا من اللقاءات مع اساتذة القانون والعلوم السياسية والاعلام بداية الضوء لنهاية النفق

رأي قانوني

-الدكتور علي كاظم الرفيعي معاون عميد كلية القانون قال: إن قانون إدارة الدولة المؤقت في هذه المرحلة التي يمر بها ونحن بحاجة لوضع أسس للمرحلة القادمة وهذه تجلت بقانون الدولة الحالي، ولا يخفى علينا بعض المؤشرات ولكن الهدف الرئيسي في تلك الفترة هو ارساء الديمقراطية في العراق الجديد على الرغم من أن هناك تحفظات من قبل بعض اعضاء مجلس الحكم، ولكن هناك ثلاثة حجم وتكاتف من قبل الاعضاء من أجل عراق واحد، وبشكل عام إن إقرار القانون خطوة ضرورية لمرحلة صعبة يمر بها بلدنا، ونأمل إن اصدار هذا القانون يساهم بشكل فعال على استدامة الشرعية واستتباب الامن والمطلوب من العراقيين وبمختلف اطيافه والوانه التعاون بروح مخلصة وليكن شعارنا العراق أولا وهو هدف الجميع.

الدكتور أياد ملوكي استاذ في كلية القانون أكد إن إقرار قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية هو ملائم للفترة الحالية باعتبارها فترة احتلال وبعد تسلم السيادة الى الحكومة العراقية فان هذا الدستور يهيأ كتابة الدستور الدائم للدولة، والواقع إن هذا القانون يعتبر مرحلة متقدمة في الاوضاع العراقية الحالية لانه يؤسس مرحلة جديدة وينهي حالة الضبابية التي نتجت عن الحروب التي اغرقها النظام السابق، ونأمل أن يكون هذا القانون هو بداية الضوء لنهاية النفق المظلم الذي يمر به الشعب العراقي.

-الاستاذ الدكتور مظفر مندوب استاذ في كلية الاعلام يقول: تشكل عملية اقرار إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية خطوة تتيح للجهات المختصة في القضايا القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تصل الى الصيغ النهائية المناسبة والتي من خلالها يمكن أن تشهد الاوضاع في المجالات المختلفة استقرارا يهيئ الاجواء الديمقراطية المناسبة للنهوض بالعراق وتعتبر هذه خطوة مهمة للقرارات والطاقات التي تتحمل المسؤولية في النهوض بالعراق لتجعل منه بلدا له دور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

أما أحمد هاشم ماجستير علوم سياسية فقد بارك لاعضاء مجلس الحكم والعراقيين جميعا اقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وإن اقرار هذا القانون هو مناسب للفترة الحالية والمهم إن يتم العمل بموجب فقراته وبنوده ونتمنى أن يتسنى للمسؤولين أن يعملوا بإخلاص وتفان وأن يوفقوا في خدمة بلدنا للخروج من أجل النهوض بواقع عراق اليوم، عراق الحضارات، عراق الرافدين.

المهم استقرار العراق

-ضياء محمد طالب مرحلة ثالثة في كلية القانون بجامعة بغداد يؤكد لنا إن إقرار قانون إدارة الدولة في هذه الفترة هي مرحلة ايجابية في ظل ظروف صعبة يمر بها البلد العزيز وعلينا أن نعمل سوية من أجل الارتقاء والنهوض بالعراق في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (ومن الله التوفيق).

فيما اشارت منى محمد مرحلة رابعة كلية القانون إلى إن أهم شيء في اقرار هذا الدستور هو استقرار العراق وإنهاء حالة الفوضى واستتباب الامن حتى تتاح الفرصة أمام العراقيين من أجل تطوير بلدهم العروف بحضارته ونأمل أن يساهم القانون وبشكل فعال في عودة مؤسسات الدولة للعمل بشكل فعال واستقرار اداء المرافق العامة.

شيماء محمد طالبة في مرحلة ثالثة في كلية القانون بجامعة بغداد أيضا قالت: يمثل اقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بداية لنهاية الاحتلال وكذلك إعادة السيادة والشرعية للعراقيين وهذا ما نطمح اليه نحن العراقيين في هذه الفترة ومن ثم الاتجاه نحو المرافق العامة في بلدنا.

محمود فاضل مرحلة رابعة علوم سياسية قال: نبارك للعراقيين ولاعضاء مجلس الحكم اقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في هذه الفترة الصعبة فترة الاحتلال وليس الهم فقط كتابة هذا الدستور بل نريد العمل به وفقا للشرعية التي يمثلها في عراق آمن من شماله الى جنوبه.

"المدى" استطلعت آراء بعض السياسيين وقيادي الاحزاب والمنظمات.

نحو حكومة شرعية

-السيد فارس الربيعي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي يعتبر هذا القانون انجاز كبير من نوعه بالنسبة للتاريخ العراقي المعاصر وقد جاء بشكل متوازن وضمن حقوق المواطن وجميع المكونات والاديان إضافة على محافظته على وحدة العراق وبهذا فهو الخطوة الصحيحة على طريق ترسيخ الديمقراطية التعددية وانتهاج نهج الحرية ويرى عضو اللجنة المركزية أن على جميع المواطنين الاطلاع بشكل جيد على جميع فقرات القانون وحفظه عن ظهر قلب حتى يتمكن المواطن من تغليب حرية العقيدة والرأي حسبما يراها مناسبة وايقاف كل من يحاول التجاوز عليه شخصا كان أم جهة معينة.

ويشير السيد فارس الربيعي إلى تفاصيل قانون إدارة الدولة الجديد وما حواه من فقرات مهمة كفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وهذا ما كان يعاني منه الدستور العراقي السابق إضافة إلى ضمان حقوق المرأة كحق التعلم والقيادة والسعي نحو تحقيق الذات بشكل متوازن ويضيف بأن هذا القانون سوف يتوج بانتخاب الجمعية الوطنية العراقية والتي من خلالها ستنطلق حكومة شرعية كاملة ذات سيادة وطنية وهو ما سيتحقق في القريب العاجل.

خطوة عسيرة

أما السيد قيصر وتوت نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي فانه يرى أن خطوة قانون إدارة الدولة الجديد هي خطوة جيدة قياسا بالقوانين السابقة إذ حفظت حقوق العراقيين بكل قومياته واقلياته وادياته لكنه يشير إلى إنه لم يكن بمستوى الطموح الذي كنا نعقد الامل عليه وخاصة الفقرة التي تجيز لأكثرية ثلاث محافظات الحق في نقض اي قرار يصوت عليه الاكثرية لان ذلك من الناحية القانونية (غير جائز وغير صحيح) وغالبا، بل حتما أن تصويت الاغلبية يأخذ طريقه في مصادقة اي قرار دون الرجوع إلى الاقلية وهي اية ثلاث محافظات دون تحديد.

ومع هذا فان السيد قيصر وتوت يبارك هذه الخطوة ويعتبرها وإن كانت عسيرة فان ولادتها أشبه ما تكون مرضية إلى حد ما وأن ما تخلله من خلل يسيطر بما ستعالجه المسيرة القادمة، مستقبلا.

القانون غبن حق المرأة

وتقول سافرة زهير غريبي مسؤولة مركز حماية الاطفال إن هذا القانون قد غبط حقوق المرأة فكنا نصبو إلى قانون جديد ينصف حق المرأة ويعتبرها موجودة في كل مفاصل الحياة وتساوي الرجل في كل ما شرع بيد أن الانكسار جاءت عندما حددت المرأة بالتمثيل بنسبة لا تزيد على 25% وهذه نسبة قليلة ذلك إن المرأة العراقية عانت من قهر وظلم وتغييب في زمن الطاغية المجرم صدام حسين فقد سلب اغلب حقوقها المدنية وافقدها ابنها واخاها وزوجها في معارك رعناء حمقاء واليوم جاء دور اتاح الديمقراطية لتقتص نصف حقوقها.

أما هديل جواد وهي عضوة ناشطة في منظمة حرية المرأة فانها ترى إن قانون الدولة الجديد لم يأخذ رأي المرأة بشكل أوسع من حدود اعضاء مجلس الحكم ولو كان للمرأة حضور فاعل في هذا القانون لما اهملت وجعل تمثيلها لا يزيد على 25% في الوقت الذي تؤكد جميع البيانات الاحصائية أن نسبة النساء في المجتمع العراقي تزيد على 60% من نسبة الرجال

اين العدالة في القانون؟

ويؤكد السيد مؤيد أحمد عضو الكاتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي على عدم احتواء قانون الدولة الجديد آمال الشعب العراقي وانه جاء خديجا وليس متكاملا بل تعتريه جملة هنات منها إنه لا يأخذ العراقيين على اساس المواطنة بل قسمهم على اساس القومية والطائفية والمذهبية واشار إلى أن تثبيت الاسلام كدين للدولة الرسمي اجهض التطلعات الحضارية والمدنية الجديدة وكنا نتوقع أن يكون قانونا علمانيا جمع الاخذ بعين الاعتبار الاسلام وغيره واعطاء بعض الخصوصيات البسيطة له بيد إنه جعل من فقرات كثيرة أن تلبس لبوس الاسلام كما دعا السيد مؤيد أحمد إلى فصل الدين عن الدولة في كتابة اي دستور مستقبلي حتى يتسنى للجميع التمتع بعقيدتهم وليس المسلمين فقط.

اتحاد مقاولي واسط: مشاريع الاعمار المنفذة رديئة جداً.. والجهة الممولة تتحمل مسؤوليتها

واسط / جبار بجاي

جاء في مشروع قانون اتحاد المقاولين العراقيين بان له الحق أن يؤسس فروعا في المحافظات بوصفه منظمة مهنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي ولهذا وقد فرعان للاتحاد في محافظتي نينوى وواسط.

تميز فرع واسط باجراء انتخابات سريعة لاختيار هيئة إدارية له لغرض الاستمرار بالعمل بما يخدم المقاولين والمدينة ويسرع من عملية تنفيذ مشاريع الاعمار.

وفي لقاء لـ (المدى) مع رئيس الاتحاد قال فيه: إننا اعتمدنا ورقة عمل حال تشكيل فرعنا تهدف إلى تعريف المقاولين بالطرق العلمية في عمليات اعمار وتنفيذ المشاريع من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوحيد الجهود وتنسيقها مع المنظمات المهنية في المجالات الاخرى واعتماد ضوابط تصنيف المقاولين مما يجعل تنفيذ اي عمل يكون منسجما مع تلك الضوابط ومن خلال ذلك نسعى الى الاسهام الفاعل في تقديم الدراسات الفنية والادارية للاعمال والمشاريع التي يجري تنفيذها وبذلك نحن حريصون على الالتزام التام بالقوانين والتوجيهات المركزية للاتحاد والتي هي بالاساس تخدم الجميع.

وعن مشاريع الاعمار التي نفذت في المحافظة قال:

إن الاعمال التي نفذت في المدة الماضية هي كثيرة العدد إلا أنها لا تشكل شيئاً بالمعنى الكامل للاعتماد فهي مجرد اعمال بسيطة خالية من ابسط القواعد واغلبها إن لم أقل جميعها نفذت بأدنى المواصفات وحتى بعيدة عن التصميم الذي يجب أن يرعى ويحترم فالجهات الممولة لتلك المشاريع أيا كانت منظمات أو هيئات إنسانية أو دولية أو حتى مشاريع صناديق التحالف الضخمة لا تراعي هذه الخصوصية التي تؤدي بالتطبيق الصحيح إلى مشاريع ناجحة متكاملة المواصفات من خلال الدراية والخبرة المتراكمة لدى المقاول تلافيت عن الاثر الهندسي المباشر.

واضاف إن المقاول أكثر ما يهمه الربح دون الأخذ بنظر الاعتبار الدقة في التنفيذ لذلك الحول إلى اغلب الاعمال جداً ودون المستوى المطلوب والجهات الممولة لها وحدها تتحمل ذلك. هذا بالاضافة إلى أن العلاقات الشخصية واعتماد المشاركة أو المحاصصة جعل هذا المقاول يحصل على العديد من الاعمال على حساب مقاول آخر أكثر خبرة ودراية لكنه لا يحصل على نصيبه من التنفيذ لذا ندعوا أن يكون للاتحاد دور في الحد من المشكلة لإحالة المناقصات الخاصة بالمشاريع خاصة وإننا مقبلون على مشاريع كبيرة في عموم المحافظة فان مثل هذه الضوابط لو وضعت لكان الحال أفضل لتلك المشاريع التي تهم عموم المواطنين.